

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٧٨

الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني/السيدة توروييتش	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد غينغ شوانغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	فييت نام	السيدة ترا فيونغ نغيون
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-28837 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ السيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة ميساء عبدالرحمن شجاع الدين، الزميلة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): منذ أن قدمت إحاطة إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8854)، أجريت مشاورات عديدة مع الجهات الفاعلة اليمنية والإقليمية والدولية. وفي كل تلك المناقشات، ركزت على مسألة كيفية التحرك نحو حل سياسي مستدام لإنهاء النزاع. وطلبت من محاوري تقييم ما نجح وما لم ينجح في الماضي، ووجهات نظرهم بشأن الطريق قدما. وأكدت الدول الأعضاء مجددا دعمها لجهود الأمم المتحدة، وأعرب عن امتناني لها.

وفي محادثاتي، شدد اليمنيون من دون استثناء على ضرورة إنهاء الحرب. كما سلطوا الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة الشواغل الاقتصادية والإنسانية، بما في ذلك تحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، وتيسير حرية التنقل في البلد ودخوله والخروج منه. كما أقر اليمنيون من جميع الأطياف بأن بلدهم لا يمكن أن تحكمه بشكل فعال مجموعة واحدة بمفردها وأن السلام الدائم سيتطلب التعددية.

وشاركني الرجال والنساء اليمنيون الذين قابلتهم مخاوفهم بشأن العواقب الطويلة الأجل للنزاع. وهم يرون انتقاصا منتظما من حقوقهم الأساسية وتآكلا لمؤسسات الدولة. وهم قلقون بشأن جيل كامل من الأطفال الذين صدمتهم الحرب ولا يحصلون على التعليم الأساسي. ومنذ بداية النزاع، تضررت البنية التحتية المدنية، ومن المرجح أن يستغرق الإصلاح عقودا. ولذلك فإن إنهاء الحرب ليس سوى خطوة أولى ولكنها أساسية في عملية تعافي طويلة تشمل تضميد الجراح المجتمعية التي تزداد عمقا مع كل يوم يستمر فيه النزاع.

ومع ذلك، هناك أمل يجب أن يستمر البناء عليه. وأكد لي ممثلو الشباب من مختلف أنحاء اليمن على دور الجيل الجديد كمحفز للتغيير السياسي الإيجابي. وفي اجتماعاتي مع النساء اليمنيات، فإن تصميمهن على أن يكون لهن رأي في تشكيل مستقبل بلدهن لا يتزعزع ويجب أن يحظى بدعمنا الكامل. ومن المشاركة في المحادثات السياسية إلى رفع الحواجز التي تعيق مشاركتها الكاملة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية، يجب أن تلبي جميع أطراف النزاع المطالب المشروعة للنساء والشباب اليمنيين.

وليس خافيا على أحد أن هناك خلافات فيما بين اليمنيين الذين تفاعلت معهم. وهناك فجوة واسعة ومتزايدة في الثقة بين الأطراف المتحاربة. والتقيت بحكومة اليمن في الرياض وعدن، ومع أنصار الله في مسقط. ولا تزال مسألة تسلسل الخطوات المؤقتة المحتملة شاغلا يلقي بظلاله على الحاجة إلى البدء في مناقشة معايير التسوية السياسية الشاملة للنزاع.

ورأيي، الذي شاركته معهم، هو أنه في حين ينبغي إحراز تقدم مؤقت في المسائل الإنسانية والاقتصادية العاجلة، لا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا من خلال تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض. لقد كنت واضحا في جميع لقاءاتي بأنه لا ينبغي أن تكون هناك شروط مسبقة لتلك المحادثات السياسية الملحة وأنه لا ينبغي استخدام التدابير الإنسانية كوسيلة ضغط سياسي. ويمثل الحوار والحلول التوفيقية السبيل المستدام الوحيد للمضي قدما. ومن ناحيتي، سأظل رهن إشارة من يرغبون في المشاركة فيه.

كما أنني كنت واضحا في محادثاتي من حيث أن التدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر المباشر للنزاع على المدنيين ذات أهمية قصوى. وينبغي دفع الرواتب، ويتعين فتح الطرق في تعز ومأرب وأماكن أخرى. ويجب وضع حد للقيود المفروضة على استيراد الوقود والسلع عبر ميناء الحديدة، وينبغي إتاحة الوقود للاستخدام المدني بدون قيود. ويجب فتح مطار صنعاء أمام حركة الطيران المدني. ويمكن لهذه الخطوات أن تحسن بشكل ملموس حياة اليمنيين على المدى القريب. وتقع مسؤولية معالجة هذه المسائل العاجلة على عاتق الطرفين. وآمل أن يتلقيا تشجيعا ثابتا من المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء التي تنتمي إلى المنطقة، في هذا الصدد. والأمم المتحدة مستعدة للقيام بدورها.

منذ إحاطتي السابقة، اتخذ التصعيد العسكري على أرض الواقع منعطفا مثيرا للقلق. ولا تزال مأرب والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك شبوة والبيضاء، بؤرة الحرب. وكما سنسمع من زميلي القائم بأعمال الأمين العام المساعد راجاسينغام، فإن الحالة تزداد سوءا بالنسبة للمدنيين كل يوم، حيث اضطر الآلاف للفرار بحثا عن الأمان في الأسابيع الأخيرة. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وعلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ويستمر تطويق منطقة العبدية في جنوب مأرب منذ شهر تقريبا، مما ترك آلاف الأشخاص في حالة يائسة. وكما قيل مرارا في مجلس الأمن، يجب أن يتوقف التصعيد العسكري من جانب جماعة أنصار الله في مأرب. ويتابع الأمين العام بنفسه عن كثب التطورات في العبدية. وأكرر دعوة الأمم المتحدة لجميع الأطراف إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستمرة وفي الوقت اللازم إلى المناطق المتضررة. كما أنني أشعر بقلق عميق إزاء التطورات والحوادث العسكرية في أماكن أخرى من اليمن. ويزيد القتال المستمر من احتمالات إصابة ووفاة المدنيين جراء النيران غير المباشرة والقذائف والغارات الجوية. وأدعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد.

لا يزال النزاع يخلف إرثا مأساويا وواسع النطاق على صعيد انتهاكات حقوق الإنسان. فخلال الأسابيع الأخيرة، شهدنا عمليات إعدام علنية واختفاء قسري وأعمال قتل واستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين في عدة مناطق من البلد. ويؤدي غياب المساءلة والإفلات من العقاب إلى إضعاف ثقة اليمنيين في إمكانية التعايش السلمي وفي بناء مستقبل تُحترم فيه حقوق جميع اليمنيين. وفي هذا السياق، من المؤسف أن ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن لم تُجدد. ومع ذلك، ستواصل الأمم المتحدة الضغط من أجل تحقيق المساءلة في اليمن.

وفي الأسبوع الماضي، زرت عدن حيث اجتمعت مع رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد ومع مسؤولين محليين وممثلين لمختلف العناصر السياسية، فضلا عن أعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق المرأة. ورحبت بعودة رئيس الوزراء إلى عدن باعتبارها خطوة هامة نحو تعزيز أداء مؤسسات الدولة وقدرتها على تلبية الحاجة الملحة إلى الانتعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية. غير أنه لن يتسنى إدخال تحسينات مستدامة ما لم تعمل الجهات الفاعلة السياسية معا، متجاوزة الانقسامات السياسية. وفي عدن، خصصت وقتا أيضا للاستماع إلى الآراء الكثيرة التي قدمها لي اليمنيون في الجنوب. وكما ذكرت في إحاطتي الأولى، فإنه لا يمكن تجاهل هذه الآراء وسيتعين أن تستمر هذه المناقشات.

وبالمثل، أكدتُ لحكومة اليمن وللمجلس الانتقالي الجنوبي على أهمية تنفيذ اتفاق الرياض لاستعادة الاستقرار في المحافظات الجنوبية. والحوادث الأمنية الخطيرة التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء الجنوب، بما في ذلك محاولة اغتيال مسؤولين حكوميين، هي أمثلة على الوضع غير المقبول.

وفي الحديدة، تواصل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة جهودها الدؤوبة للتواصل مع الطرفين من أجل إعادة تنشيط عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وتحث الأمم المتحدة الطرفين على تجديد التزامهما تجاه اللجنة دون إبطاء لأنها تظل الإطار الوحيد الصالح لضمان استمرار وقف التصعيد والتخفيف من أثر العنف على المدنيين وتخفيف حدة الحالة الإنسانية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بإسهامات الفريق غوها، الذي أنهى فترة رئاسته للبعثة في بداية هذا

الشهر. فقد عمل من أجل دعم الطرفين في تنفيذ اتفاق الحديدة في ظل ظروف سياسية ولوجستية صعبة، وهو يستحق امتناننا وتقديرنا.

واستشرافا للمستقبل، هناك حاجة إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض لوقف العنف بشكل نهائي. وينبغي معالجة الأولويات السياسية والأمنية والاقتصادية الحاسمة. وينبغي أن تهدف التسوية السياسية الشاملة إلى استعادة مؤسسات الدولة وإعادة توحيدها وأن تمهد الطريق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية. ومن أجل الحفاظ على السلام على المدى الطويل، لا يمكن تجاهل ضرورة خضوع نظام الحكم للمساءلة وتحقيق العدالة والمساءلة وسيادة القانون، كما لا يمكن تجاهل تعزيز وحماية كامل نطاق حقوق الإنسان المكفولة لليمنيين.

وسأواصل مشاوراتي مع اليمنيين وغيرهم بشأن سبل المضي قدما نحو تسوية سياسية شاملة للجميع. ولكن علينا ألا نخدع أنفسنا – ستكون هذه مهمة شاقة ومعقدة وستستغرق وقتا، ولكن يجب أن تتم. وقد أظهرت الأسابيع الماضية التجاذبات بين وتيرة الحرب والانهيار الاقتصادي، من ناحية، والوقت اللازم لإيجاد سبيل عملي للمضي قدما والتشاور بشأنه، من ناحية أخرى.

إن هدفي هو التوصل إلى اتفاق بشأن سبيل للمضي قدما. وسيتطلب هذا الاتفاق دعما من أعضاء مجلس الأمن ودول المنطقة والمجتمع الدولي عموما. وأعول أيضا على دعم المجلس في التأكيد للطرفين المتحاربين على مسؤوليتهما عن الالتقاء والعمل معا بصورة جدية تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*)**:** بينما نجلس هنا اليوم، لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن تتفاقم. ويحتاج أكثر من ٢٠ مليون شخص – ثلثا السكان – إلى المساعدة من وكالات المعونة. والسبب المباشر الرئيسي لهذه المعاناة هو الحرب. وفي الأسابيع الأخيرة، اشتد النزاع. غير أن وقف إطلاق النار، بجميع الفوائد التي سيجلبها، لا يزال بعيد المنال.

وبموازاة ذلك، ينهار الاقتصاد اليمني، تاركا الملايين في حالة عوز. وهذا الانهيار هو نتيجة مباشرة للحرب، وبشكل غير مباشر أكثر، نتيجة للحوافز الضارة التي أوجدتها الحرب. ويتطلع ملايين اليمنيين، الذين يحاصرهم العنف وتقل فرصهم في الاعتناء بأنفسهم، إلى المنظمات الإنسانية طلبا للمساعدة. ولكن أعمال الإغاثة على وشك أن تصبح أصعب بكثير في اليمن ويرجع ذلك في الغالب إلى أن الأموال المتاحة للوكالات قد بدأت تنفد مرة أخرى.

سأركز في ملاحظاتي اليوم على هذه المسائل الثلاث: تنامي النزاع وعدم الاستقرار، والانهيار الاقتصادي وعملية المعونة، وما تعنيه هذه المسائل بالنسبة للمدنيين.

إن العنف في اليمن يتزايد، وليس العكس. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، كثفت قوات الحوثيين هجومها الوحشي في مأرب حيث استولت على المزيد من الأراضي هناك وفي الأجزاء المجاورة من محافظة شبوة.

وفي عدن، نشبت أيضا اشتباكات بين جماعات مسلحة متنافسة في وقت سابق من هذا الشهر، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف استمرت عدة أيام، مما تسبب في إغلاق أجزاء من المدينة وإثارة شعور بالقلق البالغ بشأن المستقبل.

كما استمر القتال والقصف والغارات الجوية في صعدة وحجة والحديدة وعلى طول قرابة ٥٠ خط أماميا آخر.

والأثر على المدنيين وخيم. فخلال شهر أيلول/سبتمبر، أسفرت الأعمال العدائية عن مقتل أو جرح ٢٣٥ مدنيا في جميع أنحاء البلد. ويعني هذا العدد مقتل أو جرح ثمانية أشخاص تقريبا يوميا – وهو ثاني أعلى رقم خلال عامين.

ويخلف القتال في مأرب خسائر فادحة على وجه الخصوص في صفوف المدنيين. وفي الشهر الماضي، نزح ما يقرب من ١٠ ٠٠٠

شخص في مأرب – وهو أعلى رقم يُسجل حتى الآن في هذا العام. ومنذ أواخر أيلول/سبتمبر، طوقت قوات الحوثيين منطقة العبدية، في جنوب غرب مأرب، والتي يقطنها قرابة ٣٥ ٠٠٠ مدني، كان الكثيرون منهم قد فروا سابقا إلى هناك هربا من القتال في مناطق أخرى.

كما أصابت عدة حوادث أوقعت إصابات جماعية مؤخرا العالم بالصدمة، بما في ذلك هجوم صاروخي وقع في مأرب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، ونُسب إلى قوات الحوثيين، وهو الهجوم الذي أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال وإصابة ٢١ مدنيا آخرين.

ويجب على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحرص المستمر على تجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية طوال العمليات العسكرية.

وبالمثل، يتعين على الأطراف تيسير وصول المساعدات الإنسانية. فوكالات المعونة بحاجة إلى إمكانية الوصول بأمان وفي الوقت المناسب وبشكل مستمر إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة في مأرب وغيرها من الأماكن.

ونحث أيضا جميع الأطراف على ضمان حرية تنقل المدنيين، بما في ذلك المرور الآمن للفارين من مناطق النزاع.

وشأننا شأن المبعوث الخاص، نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية التي يؤججها الصراع – بما في ذلك الإعدام المروع لتسعة أفراد على أيدي سلطات الحوثيين في صنعاء الشهر الماضي عقب إجراءات يبدو أنها لا تفي بمعايير المحاكمة العادلة أو الأصول القانونية بموجب القانون الدولي.

إن القانون الدولي يتطلب المساءلة الفعلية عن الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا السياق، من المؤسف أنه لم يتم في الأسبوع الماضي تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين، وهو الكيان الدولي المستقل الوحيد الذي يحقق في حقوق الإنسان في اليمن ويصدر تقارير علنية بشأنها.

وفي حين أن الصراع وعدم الاستقرار يعرضان حياة المدنيين للخطر، فإن سبل العيش تتعرض أيضا للاعتداء. وكما قال وكيل الأمين العام مارتن غريفيث في آب/أغسطس (انظر S/PV.8840)، فإن الانهيار الاقتصادي في اليمن هو الذي يدفع معظم الاحتياجات في البلد، بما في ذلك خطر المجاعة. ولأنه يتعين استيراد كل شيء تقريبا فإن الناس والشركات معرضون بشدة للتغيرات في الأسعار العالمية، وخاصة أسعار الصرف وضرائب الاستيراد. إن سعر صرف الريال اليمني الآن هو حوالي ١ ٢٧٠ ريالا مقابل دولار الولايات المتحدة في عدن؛ والذي هو تقريبا ستة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب.

في الوقت نفسه، فإن أعدادا أقل من السلع الأساسية تصل إلى الموانئ الرئيسية في المقام الأول. في الحديدة والصليف، كانت الواردات الغذائية التجارية في أيلول/سبتمبر أقل بنسبة ٨ في المائة من متوسط العام الماضي. وكانت واردات الوقود أقل بنسبة مثيرة للقلق بلغت ٦٤ في المائة.

هناك عدد من الخطوات الفورية التي يمكن أن تحد من الانهيار الاقتصادي في اليمن وأن تساعد بالتالي على الحد من الضغط على الشعب اليمني ووكالات المعونة التي تحاول مساعدته. ومن شأن ضخ النقد الأجنبي من خلال البنك المركزي أن يؤدي بسرعة إلى خفض الأسعار، تماما كما كان يفعل في الماضي. والحكومة مستعدة للعمل مع الجميع لوضع برنامج فعال لذلك.

ولقد حان الوقت أيضا لتخفيف القيود على الحياة الاقتصادية. وهذا يعني ضمان فتح جميع الموانئ اليمنية بالكامل، بما في ذلك من خلال رفع قيود الاستيراد في الحديدة والصليف. ويعني أيضا دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. إن ربع السكان يعتمدون على تلك المرتبات. كما أنها ضرورية للحفاظ على توافر الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. وهذا يعني اتخاذ خطوات لإزالة حواجز أخرى أمام الأعمال التجارية. وهذه تشمل تدابير مثل إصدار سندات لخفض أقساط التأمين، والتي ترفع أسعار الواردات، فضلا عن توسيع نطاق برامج إزالة الألغام وغيرها من المتفجرات التي تناثرت في جميع أنحاء البلد.

وهناك مقترحات مطروحة قابلة للتطبيق من أجل تحقيق كل ذلك. وسيكون تأثيرها سريعا وكفيلا بالتغيير على حد سواء. والأمم المتحدة حريصة على المساعدة.

وفي الوقت ذاته، ما زلنا نركز على العملية الإنسانية. تساعد وكالات المعونة الآن ما يقرب من ١٣ مليون شخص في جميع أنحاء البلد. وهذا يزيد بنحو ٣ ملايين شخص عما كان عليه قبل بضعة أشهر فقط. إن أفضل تقييم لدينا هو أن هذا التوسع قد أدى إلى تراجع كبير في الخطر المباشر لحدوث مجاعة واسعة النطاق. هذا نجاح كبير ونتيجة مباشرة لوصول المزيد من أموال المانحين خلال الأشهر القليلة الماضية. فهذا الكرم يُحدث فرقا هائلا.

ولكن قد يثبُت أن هذا النجاح قصير الأجل، حيث أن وكالات المعونة لا تملك ما يكفي من المال للاستمرار في العمل على النطاق المطلوب. فقد يشهد ما يصل إلى ٤ ملايين شخص انخفاضا في المعونة الغذائية لهم في الأسابيع والأشهر المقبلة. وقد يرتفع هذا العدد بحلول نهاية العام إلى ٥ ملايين شخص.

كما أن التمويل لتوصيل المياه وللمستشفيات سينفد بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تتلق برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية سوى ١٢ في المائة من الأموال التي تحتاج إليها هذا العام؛ والبرامج الصحية لم تتلق سوى ١٥ في المائة. ولا تزال هناك فجوات مماثلة في المأوى وقطاعات أخرى.

إننا ندعو الجميع إلى بذل كل ما في وسعهم للحفاظ على الزخم الذي حققناه على مدى الأشهر القليلة الماضية ومنع انتشار المجاعة. وهذا يعني زيادة الدعم لجميع القطاعات الإنسانية في اليمن على الفور، والعمل الجاد - بشكل حاسم - لضمان عدم انخفاض مستوى الدعم في العام المقبل.

إن وكالات المعونة ملتزمة بالقيام بدورها لمساعدة المانحين على الاستمرار في دعمهم. وسوف ننشر في الأشهر المقبلة خطة محايدة وقائمة على الأدلة لجميع أنحاء البلد لتقييم الاحتياجات والاستجابة لعام ٢٠٢٢. وسيكون الدعم المستمر من أعضاء المجلس حاسما في القيام بذلك العمل، وسنطلعهم بالتأكيد على آخر المستجدات بينما نمضي قدما.

ربما أكثر من كل شيء آخر عرضته للتو، يحتاج اليمن إلى حل سياسي لإنهاء الحرب. ويمكننا أن ندعم كل ما أحاط به المبعوث الخاص المجلس للتو. ومن شأن وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد - بدون شروط مسبقة - أن يكون نقطة انطلاق ممتازة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة شجاع الدين.

السيدة شجاع الدين: أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتحدث إليكم عن التطورات السياسية والاقتصادية في بلدي اليمن الذي تمزقه حرب داخلية وإقليمية متعددة الأطراف، أشعلها انقلاب جماعة الحوثيين المسلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وزادها سوءاً تدخل عسكري خارجي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٥.

في البداية، أود لفت انتباهكم إلى تصاعد العمليات العسكرية بشكل غير مسبوق بسبب الهجوم الذي تشنه جماعة الحوثيين المسلحة على محافظة مأرب شرقي اليمن، والتي يقترب عدد سكانها من مليوني نسمة، جلهم من النازحين، جزء كبير منهم هُجروا عدة مرات منذ بداية الحرب، واليوم تقترب منهم المعارك المسلحة، وبعضهم لن يجد ملاذا آخر.

إضافة إلى ذلك فإن مدينة مأرب تمد عموم الجمهورية اليمنية بجزء كبير من الطاقة، إضافة إلى غاز الطبخ. اقتراب المعارك من حقول النفط والغاز سوف يهدد الوضع الإنساني في كامل اليمن، وليس فقط في حدود المدينة. إن خطورة استمرار هذه المعركة ليست فقط في تداعياتها الإنسانية الكارثية، بل أيضا لها تداعيات سياسية وعسكرية، إذ قد تتسبب في توسيع دائرة الحرب نحو مناطق أخرى في اليمن وتقوض فرص السلام المحدودة أصلا. إن كل هذا يستدعي اهتماما وضغطا ملحا وعاجلا من المجتمع الدولي لوقف هذا الاقتتال.

منذ اندلاع الحرب في اليمن قبل سبع سنوات صار من المعتاد والمتكرر وصف ما يجري في اليمن كأكبر أزمة إنسانية شهدها العالم. ومع استمرار الحرب تزداد حدة المعاناة الإنسانية بسبب انهيار النظام النقدي وتردي الأوضاع الاقتصادية.

لذا، اسمحوا لي بالتركيز على هذين المستويين – الإنساني والاقتصادي – لأنه لا يزال هناك الكثير مما يمكن فعله لتخفيف المعاناة في اليمن.

إن اليمن ليس فقط أحد أسوأ الأزمات الإنسانيّة، بل أيضا أحد أسوأ استجابة دولية لأي أزمة إنسانية على الإطلاق. تشير أبحاثنا في مركز صنعاء للدراسات إلى مجموعة من الاختلالات الهائلة في عملية الإغاثة، حيث يقع جزء كبير من سكان اليمن تحت سيطرة سلطة جماعة الحوثيين المسلحة التي تستولي بشكل ممنهج على المساعدات وتسخرها لصالحها.

أما في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، تتجلى إشكاليات أخرى، منها ضعف المؤسسات الحكومية، والعرقلة البيروقراطية، كما التعقيدات الميدانية التي تفرضها الميليشيات المتعددة، مما يعيق سفر موظفي الإغاثة وتحركاتهم في تلك المناطق. هذا كله يترافق مع فشل منظمات الإغاثة الدولية في بذل جهد كاف وشفاف لضمان وصول الحد الأدنى من المساعدات إلى اليمنيين المحتاجين، إضافة إلى المعوقات التي تتسبب فيها قواعد الأمم المتحدة وآلياتها. لذلك، فإن العملية الإغاثية في اليمن تحتاج إلى إعادة تقييم ومساءلة ملحة لتقليل فرص هدر وإساءة استخدام أموال المساعدات الإنسانية.

منذ أشهر أصدرت السلطات السعودية قرارا يقضي بتسريح العمالة اليمنية في مناطقها الجنوبية دون تفسير واضح أو مقنع لهذا الاستهداف الجماعي. تراجعت السعودية جزئيا عن هذا القرار، لكنه للأسف جزء من سياسات سعودية متتابعة خلال الأعوام الماضية تجاه العمالة اليمنية. لا بد من الإشارة هنا إلى أنه في ظل الحرب الحالية أصبح المغتربون هم المصدر الأول، وتقريبا الوحيد، للعملات الصعبة بعد التوقف شبه الكلي لتصدير النفط والغاز. معظم هؤلاء المغتربين في دول الخليج، وبالأخص السعودية، التي يعمل فيها أكثر من مليون يمني على الأقل. إن تراجع أعداد اليمنيين المقيمين في السعودية ومضايقة المتبقيين في أنشطتهم الاقتصادية أثر سلبا على أوضاع ملايين اليمنيين في الداخل، وبالتالي تفاقمت حدة الأزمة الإنسانية الحالية في اليمن.

لا يفوتني هنا التذكير أن جميع دول الخليج انخرطت في حرب اليمن بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يفرض عليها مسؤوليات أخلاقية وسياسية مضاعفة تجاه جارهم اليمن في تحمل آثار الحرب، أقلها بأن على هذه الدول أن تفتح أبوابها للعمالة اليمنية، خاصة وأنها دول ما زالت تعتمد بشكل كبير على الملايين من العمالة القادمة من الخارج.

وقد أدى تجاهل هذا الجانب من الحرب اليمنية إلى مزيد من التردي الاقتصادي والمعيشي. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن آخر جولة من المفاوضات الاقتصادية عقدها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن كانت في آيار/مايو من العام ٢٠١٩ بالعاصمة الأردنية عمان. وما يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله لإيجاد حلول اقتصادية مستدامة توفر لجزء من السكان احتياجاتهم بكرامة، حيث يستطيع مجلس الأمن الضغط من أجل اتخاذ خطوات اقتصادية فاعلة تسهم بشكل كبير في تخفيف معاناة الناس. فهذه قضايا ملحة لا يمكنها الانتظار حتى تنتهي الحرب.

لهذا اسمحوا لي أن أطرح مجموعة من التوصيات العملية التي قد تسهم في وقف تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي في اليمن.

بخصوص مجلسكم الموقر أقترح الآتي: أولا، إصدار قرار دولي يتبنى التهدئة الاقتصادية ويكلف المبعوث الخاص بالعودة إلى المفاوضات الاقتصادية على الفور من أجل إعادة توحيد البنك المركزي اليمني، وكذلك فرض عقوبات ذكية على كل طرف يعرقل أو يتخذ إجراءات تعزز الانقسام المالي للمؤسسات الاقتصادية في البلد.

ثانيا، تقييم وإنشاء آليات تنسيق ورقابة لعمليات الإغاثة وتمويلها. فحتى الآن، لم يدفع سوى ٥٥ في المائة من الاحتياجات المطلوبة. وكذلك يجب إلزام المنظمات الدولية بمخرجات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المتعلق بتوطين المساعدات الإنسانية.

ثالثا، تخفيف قيود العزلة المالية عن البنوك اليمنية للاتصال بالنظام المالي العالمي من أجل تسهيل استيراد المواد الأساسية وقطع الطريق على التحويلات المالية غير الرسمية.

رابعا، اتباع نهج شامل لدعم نظام الرعاية الصحية الهش في اليمن وضمان إيصال جرعات لقاحات مرض فيروس كورونا إلى جميع أنحاء البلد. والجدير بالذكر أن ١ في المائة فقط من سكان اليمن تلقى لقاح كوفيد-١٩، وهو أمر معيب يعكس ضعف التزام المجتمع الدولي نحو اليمن.

خامسا، التوقف عن دعم الأطراف المنخرطة في حرب اليمن بالأسلحة وإعادة تفعيل الإطار الدولي للمساءلة والمراقبة، خاصة في أعقاب القرار الأخير المؤسف لمجلس حقوق الإنسان بعدم تجديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن. كما يجب على المجلس الضغط، عبر قراراته وأدواته، على المملكة العربية السعودية وحلفائها بالتالي:

أولا، التوقف فورا عن طرد وتضييق الخناق على العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي، وسوق العمل السعودي على وجه الخصوص، واستثناؤها من سياسات السعودة وغرامات الإقامة المضاعفة وتسوية أوضاع العمالة اليمنية غير النظامية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات التاريخية بين البلدين في هذا الخصوص. هذا كله يجب أن يسري ضمن إطار شامل لسياسات تفضيلية للعمالة اليمنية في السعودية وبقية دول الخليج.

ثانيا، فتح جميع منافذ اليمن البرية والبحرية والجوية، بما فيها مطار صنعاء، فورا ورفع القيود المفروضة على دخول وخروج السلع الأساسية.

ثالثا، تصميم وتنفيذ استراتيجية، بالشراكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، لإعادة إعمار المناطق الخاضعة لسيطرة القوات اليمنية المتحالفة معها وبناء مشاريع حيوية في القطاعات المختلفة، وبالتحديد في قطاع الطاقة؛ وكذا وضع وديعة في البنك المركزي تساعد على استقرار العملة اليمنية.

وبالتزامن مع ذلك يجب أن تعمل جهود المجلس الدولية على إلزام الحكومة اليمنية بالتالي:

أولا، دفع جميع الرواتب لجميع القطاعات المدنية في اليمن، بما في ذلك رواتب السكان في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين. فمنذ نقل البنك المركزي إلى مدينة عدن في عام ٢٠١٦، لم تف الحكومة بوعودها بعدم انقطاع رواتب الموظفين الحكوميين.

ثانيا، القيام بإصلاحات حقيقية في هيكل وقيادة البنك المركزي وكذلك المؤسسات الإغاثية واتخاذ إجراءات تعزز الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الهائل في بنية هذه الحكومة.

كما يجب على المجلس فرض التدابير اللازمة على جماعة الحوثيين، وبالأخص عبر حلفائهم في طهران وأصدقائهم في مسقط – وبالتالي: أولا، الوقف الفوري لعملياتهم العسكرية في مأرب ورفع الحصار عن المدن والمناطق السكنية في تعز ومأرب والبيضاء؛ ثانيا، رفع العوائق من أمام العمل الإنساني والإغاثي وتحديدا المتعلق بجائحة كورونا وقبول جرعات التطعيم المقدمة من كوفاكس وتوزيعها بشكل عادل على شرائح المجتمع اليمني. ثالثا، حل مؤسسات اقتصاد الحرب التي أنشأها أقطاب في الجماعة، مثل المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية (المعروفة بسكامشا) وهيئة الزكاة وغيرها، وبشكل فوري.

أشكر المجلس مجددا على الدعوة وفرصة الحديث اليوم. وسأكون سعيدة بالتبادل والنقاش مع ممثلي وممثلات دول المجلس خلال الأيام القادمة حول التطورات السياسية والعسكرية بشكل عام، وتحديدا التصور الذي عملنا عليه والمتعلق بتشكيل مجلس رئاسي كمدخل للحل السياسي في اليمن. وفي نهاية المطاف، يجب ألا ننسى أن الإغاثة الأنجع لعموم اليمنيين هي في الواقع إنهاء هذه الحرب والتوقف عن الانخراط فيها. ويجب ألا ينسى المجلس ذلك على الإطلاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة شجاع الدين على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشيد بالمبعوث الخاص هانز غروندبرغ على جهوده خلال شهره الأول. فقد أرسى تعاونه مع طائفة واسعة من الجهات

الفاعلة أساسا مهما لإحياء عملية السلام. إننا ملتزمون بمساعدته وبتعبئة الدعم الدولي خلف النهج الذي تقوده الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أرحب بعودة رئيس الوزراء وكامل مجلس الوزراء إلى اليمن. فيجب على الأطراف أن تعمل معا الآن لكفالة وجود مستمر لحكومة اليمن في البلد. وكما أكد المبعوث الخاص من قبل، لا بد من تنفيذ اتفاق الرياض من أجل دعم الاستقرار والخدمات ومؤسسات حكومية عاملة.

إن كلمات السيد راميش راجاسينغام الرصينة تذكرنا اليوم بأن الشعب اليمني لا يزال يعاني، بعد ست سنوات من الحرب، من أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان في العالم. ولا يمكن للإغاثة الإنسانية أن تؤثر إلا بقدر معين ولمدة معينة. وكما أكد السيد راجاسينغام، لا بد من حل سياسي لإنهاء الحرب، ولا بد من مبادرات لدعم الاقتصاد من أجل الحد من الحاجة الإنسانية.

إن الصورة التي رسمتها السيدة شجاع الدين اليوم عن الوضع في مأرب قاتمة، وتوصياتها بعيدة المدى. وإنه لأمر مؤلم أن نرى هجوم الحوثيين على مأرب يتواصل، بما في ذلك حصارهم لمنطقة العبدية بمحافظة مأرب. لقد شهد مواطنو مأرب عملا وحشيا في ٣ أكتوبر/تشرين الأول عندما أسفر هجوم صاروخي للحوثيين على حي الروضة المكتظ بالسكان في مأرب عن مقتل طفلين وإصابة ٣٣ مدنيا. وعلينا الآن، بوصفنا مجلس الأمن، أن نمارس ضغطا أكبر على الحوثيين لإنهاء هذه الهجمات المروعة والعشوائية. إن احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين ومساعدتهم على الخروج من مناطق النزاع، أمر حتمي.

كما إننا ندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات الحوثية المستمرة وغير المبررة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الهجوم بطائرة غير مأهولة في ٨ أكتوبر/تشرين الأول الذي أسفر عن إصابة ١٠ أشخاص في مطار مدني في جيزان.

وأخيرا، نود أن نعرب عن خيبة أملنا العميقة لأن مجلس حقوق الإنسان لم يجدد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن. فالرصد والمساءلة عنصران أساسيان في جميع حالات النزاع. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام حقوق الإنسان والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات حيثما أثيرت.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد هانز غروندبرغ والسيد راميش راجاسينغام على تقديمهما لمحة عامة للحالة السياسية والإنسانية في اليمن. وكذلك استمعنا بعناية إلى السيدة ميساء عبد الرحمن شجاع الدين.

إننا نواصل رصد الأزمة العسكرية والسياسية الحادة في اليمن. وما يثير القلق بشكل خاص الوضع على حدود محافظتي مأرب وشبوة، حيث تصاعدت مؤخرا الاشتباكات العنيفة بين الحوثيين والجماعات الموالية لرئيس البلد.

لقد استمعنا عن كثب إلى أول تقييم يقدمه هانز غروندبرغ منذ انهماكه في عمله بصفته المبعوث الخاص. ومن المهم بشكل خاص أن يُسمع رأيه بشأن الاتصالات التي أجراها مع الأطراف اليمنية. كما رحبنا بمنظور المبعوث الخاص بشأن التعاون اليمني مع ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ونحن على ثقة من أنه بعد هذه الاتصالات الاستكشافية، سيبدأ بنشاط العمل على إقامة حوار بين أطراف النزاع.

وسنواصل، من جانبنا، دعم جهود الأمم المتحدة. ونعتزم مواصلة تشجيع السلطات اليمنية الرسمية وقيادة حركة أنصار الله الحوثية على اتباع نهج بناء وإظهار الاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي.

ونحن نؤيد بدء مفاوضات يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة حول موضوع التركيبة السياسية المستقبلية للبلد، والتي ستكون نتيجتها تسوية شاملة وطويلة الأجل للنزاع، تأخذ في الاعتبار مصالح جميع القوى السياسية اليمنية الرئيسية. ونرى أن هدفنا النهائي المشترك هو التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل للمشاكل العديدة التي يواجهها اليمن والتي تشعر بها الدول المجاورة أيضا إلى حد كبير.

وما زلنا نشعر بالجزع بوجه خاص إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية في البلد. والبيانات المحبطة الصادرة عن مكتب

تنسيق الشؤون الإنسانية غنية عن البيان. ونؤكد ضرورة رفع القيود المفروضة على إيصال الأغذية والأدوية وغيرها من السلع الحيوية إلى جميع أنحاء البلد.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات المستمرة على الأعيان المدنية، بما في ذلك على أراضي المملكة العربية السعودية. ونحث أطراف النزاع على الامتثال بصورة مباشرة لأحكام القانون الدولي الإنساني والامتناع الفوري والكامل عن القيام بأعمال عدائية تؤدي إلى تدمير البنية التحتية غير العسكرية ووقوع ضحايا من السكان المدنيين.

ونأمل أن تتم قريبا تسوية مشكلة ناقلة النفط صافر من خلال حل الخلافات التقنية المتبقية. وندعو الأطراف المعنية في هذه المسألة إلى اتباع نهج بناء.

وفي الختام، أود أيضا أن أشير إلى جهود دول المنطقة التي أبدت استعدادها لتقديم الوساطة في عملية السلام اليمنية. ونذكر أيضا بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والمبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المفهوم الروسي المحدَّث للأمن الجماعي في المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): استمعت باهتمام إلى الإحاطات.

تصاعدت الأعمال العدائية مؤخرا بين أطراف النزاع في اليمن. ويساور الصين قلق عميق إزاء ذلك وتحث جميع الأطراف على الالتزام فورا بوقف إطلاق النار ووقف العنف والتعجيل بإنهاء القتال في محافظة مأرب على وجه الخصوص.

وفي الآونة الأخيرة، اتصل الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية برئيس المجلس في مناسبتين لإبلاغه بالهجمات، أولا على مطار أبها، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وثانيا، على مطار الملك عبد العزيز، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وتدين الصين جميع الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية وتحث جميع الأطراف على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عاد رئيس الوزراء اليمني وغيره من كبار المسؤولين إلى عدن، الأمر الذي ترحب به الصين. وتدعم الصين الإدارة النشطة للحكومة اليمنية في عدن. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ بالكامل اتفاق الرياض وأن تدعم الأمن والاستقرار في عدن وأن تهيئ الظروف المواتية للحكومة لاتخاذ تدابير لتحسين الاقتصاد وسبل عيش الناس. وآمل أن تستفيد حكومة اليمن استفادة كاملة من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي ومن المساعدة الإنسانية المقدمة من المجتمع الدولي لتثبيت قيمة الريال اليمني وخفض تكلفة المعيشة للسكان وضمان الخدمات الأساسية.

إن تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن مهمة مشتركة تواجه المجتمع الدولي. ترحب الصين بمؤتمر إعلان التبرعات الإنسانية لليمن الذي عقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في الشهر الماضي، وتأمل أن تقوم الدول المانحة بدفع التبرّعات التي تعهّدت بها في أقرب وقت ممكن للحفاظ على مشاريع الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية في اليمن. وقد وفر المجتمع الدولي كميات هائلة من الإمدادات الإنسانية لليمن، وينبغي لجميع الأطراف في اليمن ضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وإيصال الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين. وينبغي لجميع الأطراف أيضا أن تحافظ على تشغيل الموانئ لضمان فتح قنوات استيراد المواد الغذائية والنفط وغير ذلك من السلع لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب.

ومنذ توليه منصبه، تواصل المبعوث الخاص غروندبرغ بفعالية مع جميع الأطراف في اليمن وزار مختلف بلدان المنطقة، مجسدا نهجا براغماتيا إيجابيا تقدره الصين. ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة مناقشاته المتعمقة مع الطرفين وتعزيز الحوار بين حكومة اليمن والحوثيين ووضع خريطة طريق لعملية السلام في الوقت المناسب، لتوفير الزخم لعملية تسوية القضية اليمنية.

وندعو جميع الأطراف إلى استقبال المبعوث الخاص دون قيد أو شرط وتبادل الآراء معه بطريقة صريحة وبناءة والعمل معا لإيجاد حل سياسي يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف. ولعل المبعوث

الخاص يرغب في البدء بحل مسائل محددة مثل الرحلات الجوية الإنسانية في مطار صنعاء وناقلة النفط صافر وتعزيز استعادة الثقة المتبادلة تدريجيا بين الأطراف.

ولا يمكن التوصل إلى حل للقضية اليمنية دون التنسيق والتعاون من جانب بلدان المنطقة. فاستعادة السلام والنظام في اليمن يصب في المصلحة المشتركة لتلك البلدان. وتدعو الصين جميع الأطراف ذات النفوذ في اليمن إلى تكثيف جهودها لتعزيز المحادثات من أجل السلام وإلى القيام بدور أكثر نشاطا.

السيد بن لاغة (تونس)**:** في البداية، أود أن أشكر السيدين هانز غروندبرغ وراميش راجاسينغام والسيدة شجاع الدين على إحاطاتهم.

في ظل طول أمد النزاع في اليمن، وما يترتب عنه من قتلى وجرحى ودمار وأوضاع إنسانية متردية، تتطلع المجموعة الدولية إلى مرحلة جديدة يسودها التزام أكبر بالسلام والتهدئة من قبل كل أطراف النزاع، بدءا بإنهاء المعارك ووقف إطلاق النار حتى يتسنى توفير الأرضية المناسبة لإحياء المحادثات لتسوية سياسة سلمية تنهي الأزمة اليمنية.

وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على أنه لا بديل عن حل تفاوضي جامع، يلبي تطلعات الشعب اليمني ويجنبه المزيد من المآسي والمعاناة. فقد أثبتت السنوات الأخيرة أن الخيار العسكري بفرض الأمر الواقع لا يمكنه إلا أن يزيد في تعقيد الأوضاع وسقوط المزيد من الضحايا وتعريض حياة الملايين للخطر ومفاقمة التدهور الخطير الذي يشهده الوضع الإنساني. ومن هذا المنطلق، ندعو الحوثيين إلى الجنوح إلى السلام ووقف القتال والانخراط الإيجابي في المفاوضات دون شروط مسبقة.

كما تعرب تونس عن دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة وتشجعه على مواصلة جهوده مع جميع الأطراف لحل النزاع اليمني. ونحث جميع أطراف النزاع على الانخراط الفعلي في مسار التسوية السياسية وإعلان وقف شامل لإطلاق النار من أجل التوصل إلى حل يضع حدا لمعاناة الشعب اليمني ويحفظ سيادة اليمن واستقلاله ووحدته ويعيد إليه الأمن والاستقرار.

وفي ظل الأوضاع الميدانية الراهنة، فإن تونس وبقدر إدانتها لتواصل الهجمات الحوثية على مأرب ومحاصرة المدنيين الذي يهدد بحدوث كارثة إنسانية وشيكة ويقوض فرص تحقيق السلام، فإنها تدعو أطراف النزاع إلى الالتزام بمقتضيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتحييد المدنيين والمنشآت المدينة.

وفي نفس السياق، تدين تونس بشدة تواصل الهجمات الحوثية ضد المملكة العربية السعودية واستهداف المنشآت المدنية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على مطاري أبها وجازان، وغيرهما من المرافق والأهداف المدنية، وهي ممارسات مرفوضة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وتعيق الجهود والمبادرات الرامية إلى تخفيض منسوب التوتر ووقف التصعيد.

ما زال الوضع الإنساني في اليمن، بما يشهده من تدهور متواصل، يمثل مبعث انشغال عميق، لا سيما في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بسبب استمرار العمليات العسكرية وتعطل عمليات الإغاثة وإيصال المساعدة الإنسانية. فالمؤشرات الأخيرة على تفاقم صعوبة الحصول على المواد الغذائية الأساسية، تهدد بزيادة خطر انعدام الأمن الغذائي الذي بات يهدد ١٦ مليون شخص.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الأوضاع الصحية المتدهورة،، وارتفاع نسب العدوى بجائحة كوفيد-١٩ وتعرض الملايين من السكان لأمراض وبائية أخرى يستدعي تضافر الجهود الدولية للتدخل السريع وتوفير الاحتياجات الطبية واللقاحات وتسهيل وصول المساعدات الطبية والإنسانية إلى مستحقيها دون عوائق، وكذلك توفير التمويل المناسب من أجل مواصلة تنفيذ برنامج المساعدات الإنسانية ودعم جهود الاستجابة للاحتياجات الملحة للشعب اليمني، خاصة وأن وكالات الإغاثة تشير إلى أن حوالي ١١,٦ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الصحية.

وفي الختام، إن الحاجة ملحة لمعالجة حالة ناقلة النفط ”صافر“، التي تمثل تهديدا جديا بوقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية غير

مسبوقة في المنطقة. ومن هذا المنطلق، نجدد الدعوة إلى استكمال وتيسير الإجراءات الخاصة بتنقل الخبراء الأمميين للقيام بالمعاينات الفنية اللازمة في أقرب الآجال.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

فيما يتعلق بعملية السلام والأمن، نرحب بأول زيارة يقوم بها السيد هانز غروندبرغ إلى المنطقة بصفته المبعوث الخاص للأمين العام. وعلى غرار اجتماعاته مع حكومات المملكة العربية السعودية وعمان واليمن، فإن محادثاته الأخيرة مع الشباب والنساء اليمنيين تظهر التزامه القوي بالسعي إلى إجراء عملية سياسية شاملة في البلد. ونشجع الشركاء الإقليميين والأطراف المعنية على مواصلة دعم جهوده لتحقيق السلام.

ولكن في غضون ذلك، ما زلنا قلقين بشأن تدهور الحالة الأمنية في اليمن وعبر حدوده، إذ اشتد القتال العسكري منذ بداية العام، مما أودى بحياة العديد من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال من كلا الجانبين.

وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في إدانة الهجمات على قوافل مسؤولين حكوميين يمنيين، والتي خلفت ستة قتلى وسبعة جرحى في عدن يوم الأحد الماضي. كما ندين الهجمات الأخيرة على مطارين مدنيين وأعيان مدنية أخرى في المملكة العربية السعودية. ويساورنا القلق من أن هذه الهجمات، إلى جانب التصعيد العسكري، لا تزال تفاقم الحالة في اليمن وتقوض الاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق، نحث جميع الأطراف المعنية على الوقف الفوري للعنف، وتلبية دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، واستئناف الحوار، والمشاركة مع المبعوث الخاص وفريقه بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في اليمن بحسن نية. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي والشركاء الإقليميين أن يوجدوا ظروفا مواتية ويهيئوا بيئة مواتية للوساطة والمفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة فيما بين الأطراف.

وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع الأطراف أن تنفذ تنفيذا كاملا اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض.

وفيما يتعلق بالمسألة الإنسانية، وبفضل المعلومات التي قدمها المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، توصلنا بالمزيد من التفاصيل عن الحقائق في الميدان فيما يتعلق بمدى سوء الحالة الإنسانية في البلد.

وعلاوة على القتال المطول وجائحة مرض فيروس كورونا، أدى انهيار الاقتصاد والبنية التحتية، بما في ذلك عدم توفير الخدمات الأساسية وضمان انعدام الأمن الغذائي، إلى تفاقم الأزمة في اليمن.

وبالإضافة إلى ذلك، تحزننا المعلومات عن العنف الخطير الذي يرتكب ضد الأطفال، على النحو المبين في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2021/761).

وفي ظل هذه الخلفية، ندعو إلى استدامة المساعدات الإنسانية وغيرها من أشكال الدعم الكافي لليمن. يجب أن يكون وصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى اليمن دون عوائق. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني ؛ وحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وتنفيذ القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بما في ذلك حماية البنية التحتية المدنية. ويجب أن نوقف قتل الأطفال والعنف ضد الأطفال، مستقبل اليمن.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط "صافر"، لا يمكن تجاهل خطر الانسكاب النفطي وعواقبه على المنطقة، ولا سيما البحر الأحمر. ويجب علينا أن نتخذ إجراء لتفادي وقوع كارثة بيئية وإنسانية. ويجب علينا أن نتخذ إجراء بسرعة وعلى وجه الاستعجال. وبذلك، نحث الحوثيين على العمل بطريقة ملتزمة مع الأمم المتحدة والسماح لفريق الأمم المتحدة بإجراء تقييم فوري للناقلة وإصلاحها دون تأخير.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بمشاركة المبعوث الخاص هانز غروندبرغ، ونعرب له

عن دعمنا. كما نشكر السيد راميش راجاسينغام والسيدة ميساء الدين على تعليقاتهما.

يعاني الشعب اليمني منذ ما يقرب من سبع سنوات من عواقب هذا النزاع. والحالة الراهنة تبعث على القلق، إذ أن ثلثي السكان تقريبا يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. والعنف آخذ في الازدياد. وتواصل جماعة أنصار الله هجومها على مأرب، بشن هجمات متكررة على البنية التحتية المدنية. وطيلة أيام نُفذت عمليات حصار تكتيكي على مقاطعة حي العبدية، حيث حُرم أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص من السلع والخدمات الأساسية.

ولا تزال الهجمات مستمرة على المملكة العربية السعودية، مثل الهجوم على مطاري أبها وجازان في بداية هذا الشهر. وبالمثل، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، نفذ هجوم على محافظ عدن أودى بحياة ستة أشخاص. وتدين المكسيك بشدة تلك الهجمات وتدعو جماعة أنصار الله إلى إنهاء العنف. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمارس أكبر قدر من ضبط النفس، لأنه بدون وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني سيكون من المستحيل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة بسرعة.

ولا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. ويقوض النزاع المسلح أي إمكانية لإحراز التقدم نحو التفاهم السياسي والانتعاش الاقتصادي الذي تمس الحاجة إليه. ولهذا السبب نحث الأطراف على التقيد بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وندعو جميع الدول إلى احترام حظر الأسلحة، تمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يستنكر وفد بلدي الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي وقعت في جميع أنحاء الأراضي اليمنية. وفي الواقع، أعدمت جماعة أنصار الله تسعة أشخاص في ١٨ أيلول/سبتمبر. وترفض المكسيك استخدام عقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف، لأنها من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

وبالمثل، تؤيد المكسيك المبادرات الرامية إلى اتخاذ إجراءات محايدة ومستقلة للتحقيق الشامل في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لأجل تحديد هوية مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، من المؤسف عدم تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن التابع لمجلس حقوق الإنسان. وبعد سبع سنوات من النزاع لا بد من مكافحة الإفلات من العقاب وإنشاء آليات للمساءلة. وبهذه الطريقة وحدها سيتسنى تعزيز المصالحة الاجتماعية الحقيقية.

ونرحب بعودة رئيس وزراء اليمن إلى عدن ونأمل أن يحذو حذوه بقية أعضاء الحكومة قريبا. وفي هذا الصدد نحث الطرفين على مواصلة تنفيذ اتفاق الرياض.

ونرحب أيضا بالاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص مؤخرا مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المملكة العربية السعودية وعمان واليمن والتي نثق بأنها ستكون مثمرة.

ونكرر الدعوة إلى المشاركة البناءة والملتزمة من جانب الأطراف في عملية السلام التي تيسرها الأمم المتحدة ونشجع المشاركة الواسعة في العملية السياسية وفي مبادرات المجتمع المدني مثل رابطة جيل البناء للتنمية الإنسانية وهي منظمة منحت مؤخرا جائزة نانسن للاجئين لعام ٢٠٢١.

وأختتم بياني بتكرار دعوتنا العاجلة إلى تفتيش ناقلة النفط صافر فهي تهديد يلوح في الأفق وربما تكون له عواقب بيئية وإنسانية وتجارية خطيرة على المنطقة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات – المبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام، والسيدة شجاع الدين، الذين أشكرهم بصفة خاصة على إحاطتهم.

أود أن أبدأ اليوم بأن أدين بشدة الهجوم الشنيع الذي وقع في عدن يوم الأحد الماضي الذي يزعم أنه استهدف وزيرا في الحكومة ومحافظ عدن. وأعرب عن خالص تعازي لجميع ضحايا ذلك العمل الجبان.

لا تزال الحالة السياسية والأمنية في جنوب اليمن تبعث على القلق الشديد. ويتعين على وجه الاستعجال استئناف الحوار بشكل

كامل بين الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي في إطار اتفاق الرياض، لتجنب المزيد من تدهور الوضع الهش والمتقلب أصلاً. ونرحب بعودة عدد من أعضاء الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء إلى عدن.

ونشجب استمرار الأعمال العدائية وندعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وخاصةً إلى وضع حد للهجوم الحوثي على مأرب، بما في ذلك الأحياء المدنية.

ولا يزال العنف المستمر في جميع أنحاء البلد يتسبب في الوفيات ويهدد حياة الناس في جميع أنحاء اليمن ويسبب تشريد آلاف الأشخاص، خاصة النساء والأطفال. ويعوق العنف العمل الحاسم الذي يؤديه بناة السلام المحليون والدوليون الذين يجب دعمهم في جهودهم المتواصلة لتحقيق السلام.

ونشعر بالقلق العميق من الشهادات التي لا حصر لها عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في البلد في أحدث تقرير عن الأطفال في حالة النزاع المسلح في اليمن (S/2021/761). وكما قالت هنريتا فوري مؤخرا لمجلس الأمن (انظر S/PV.8840) فإن الطفولة في اليمن تعتبر كابوسا.

ومن المؤسف إعدام الحوثيين مؤخرا لتسعة يمنيين تفيد التقارير بأنّ من بينهم شخصا قاصرا وقت احتجازه. وذلك انتهاك صارخ للتشريعات اليمنية وقواعد حقوق الإنسان. وتعارض أيرلندا بشدة استخدام عقوبة الإعدام في جميع الحالات والظروف. ونؤكد مرة أخرى ضرورة أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وندين دون تحفظ أيضا الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية ويجب وقفها.

وتظل المساعدات الإنسانية شريان حياة تمس الحاجة إليه بالنسبة لملايين اليمنيين. وتدعو أيرلندا إلى وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع أنحاء اليمن بشكل آمن وكامل وغير مقيد.

لقد تفاقمت الحالة الإنسانية المتردية سلفا إلى حد كبير بسبب الواقع الاقتصادي الذي سمعنا عنه في وقت سابق من السيدة شجاع الدين. ونحن نعلم أن من شأن رفع القيود المفروضة على واردات الوقود والغذاء ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية أن يزيد إلى حد كبير من القوة الشرائية والرفاه للكثير في اليمن. ونؤيد تأييدا كاملا العمل صوب هذه التدابير.

وندرك جميعا أن ناقلة النفط صافر لا تزال تشكل تهديدا إنسانيا وبيئيا مباشرا لشعب اليمن وللمنطقة. وتجدد أيرلندا دعواتها لجميع الأطراف للمشاركة بصورة بناءة في المناقشات حتى تتمكن أفرقة الأمم المتحدة من الوصول إلى الناقلة في أقرب وقت ممكن لإجراء الإصلاحات اللازمة.

أخيرا، أود أن أعرب عن خيبة أملنا العميقة إزاء النتيجة التي تم التوصل إليها في مجلس حقوق الإنسان في الأسبوع الماضي بعدم تجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن. ويُعدُّ ذلك الفريق الآلية الوحيدة المستقلة والدولية والمحايدة لرصد الحالة المزرية لحقوق الإنسان في اليمن. ونرى أننا قد خذلنا الشعب اليمني بشكل جماعي بسبب فشلنا في تجديد ولايته. وما فتئت أيرلندا تدعم الفريق على نحو ثابت ونشكره على عمله النموذجي في ظل ظروف صعبة.

وأؤكد لشعب اليمن الذي عانى معاناة هائلة، أن أيرلندا لن تتوقف عن بذل جهودها لضمان المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا فهو لا يستحق أقل من ذلك.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ، والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام، والسيدة شجاع الدين، الباحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية على إحاطاتهم. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

يساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع عدد القتلى بسبب القتال الطويل الأمد بين القوات الحكومية وأنصار الله في مأرب وأجزاء أخرى من

اليمن. ويؤدي استمرار الأعمال العدائية ودورة العنف إلى زيادة ضياع فرص وقف إطلاق النار.

ويجب أن يكون إنهاء الأعمال العدائية الحالية في مأرب وأماكن أخرى في اليمن من خلال الوقف الشامل لإطلاق النار أولوية قصوى للمجتمع الدولي. ونقدر في هذا الصدد جهود المبعوث الخاص غروندبرغ في العمل مع جميع أطراف النزاع لأجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واستئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سياسي شامل يلبي تطلعات جميع اليمنيين الذين يتحمل الملايين منهم وطأة هذا النزاع الذي طال أمده. وقد تفاقمت الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي. وأدى انخفاض سعر صرف العملات إلى زيادة تفاقم الوضع بسبب زيادة أسعار الأغذية والوقود والسلع الأساسية الأخرى. وأشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة العواقب الاقتصادية للنزاع لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة البؤس بين المواطنين.

ويساورنا القلق أيضا من القيود والعوائق التي تحد من نقل المساعدات الإنسانية وغيرها من السلع الأساسية إلى اليمن وداخل أراضيه. وأدعو جميع الأطراف إلى رفع هذه القيود لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع اليمنيين. وإلا سوف تزداد معاناة الشعب اليمني سوءا، خاصة النساء والأطفال.

كما أن تمويل العمليات الإنسانية مجال آخر يقتضي اهتمام المجتمع الدولي. ونأمل أن تساعد التعهدات الإضافية خلال المؤتمر الإنساني الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا على هامش الجمعية العامة على سد الفجوة التمويلية في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠٢١.

وأرحب بعودة رئيس وزراء اليمن إلى عدن. ونأمل أن يمهد ذلك الطريق لعودة مجلس الوزراء بكامل هيئته إلى عدن وتنفيذ اتفاق الرياض. ونحث حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي على مواصلة الحوار بشأن حل المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام اتفاق الرياض.

وأكرر أيضا دعوة الهند إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. ويبعث استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار في الحديدة على القلق. إن القيود المفروضة على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تعوق رصد انتهاكات وقف إطلاق النار تلك. ولذلك نحث الأطراف المعنية على إزالة تلك القيود فوراً. وننوه بجهود البعثة لاستئناف لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة لتنفيذ اتفاق الحديدة. ومن المهم تعيين رئيس جديد للبعثة في أقرب وقت ممكن لضمان استمرار تلك الجهود دون عوائق.

إن الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى هو أيضاً جزء لا يتجزأ من اتفاق ستوكهولم. يصادف هذا الشهر مرور عام على نجاح أطراف النزاع في تبادل الأسرى والمحتجزين على نطاق واسع. تشكل هذه التبادلات أيضاً، إلى جانب كونها ضرورة إنسانية، تدبيراً هاماً لبناء الثقة. وبينما نرحب بتبادل الأسرى بوساطة محلية، فإننا نعتقد أيضاً أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية مناسبة لهذه التبادلات، على النحو المتوخى في اتفاق ستوكهولم.

وتدين الهند الهجمات المستمرة بالصواريخ والطائرات بلا طيار عبر الحدود على المملكة العربية السعودية. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر للاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي. وكان هناك هنود من بين المدنيين الذين أصيبوا في الهجمات الأخيرة على مطار أبها. وينبغي التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة المتوخى في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) لتجنب وقوع هجمات مماثلة في المستقبل.

كما ندين التفجير الأخير في عدن بسيارة مفخخة الذي استهدف شخصيات سياسية بارزة. إن محاولات الاغتيال المستهدفة هذه وغيرها من الهجمات الأخيرة في عدن قد تزيد من زعزعة استقرار الحالة الأمنية في جنوب اليمن.

كما يلزم إيجاد حل عاجل لمسألة ناقلة النفط "صافر" لتجنب كارثة بيئية وشيكة وضمان المرور البحري الدولي دون انقطاع عبر البحر الأحمر.

إن استمرار العنف وخطر الإرهاب وعدم استقرار الحالة الأمنية وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين لن يؤدي إلا إلى حرمان الشعب

اليمني من السلام. وهذا الوضع قد يؤخر استئناف عملية السلام التي يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. ونحث بقوة جميع الأطراف على عكس مسار تلك الاتجاهات في الميدان والتكاتف من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار للشعب اليمني.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والسيد راميش راجاسينغام والسيدة شجاع الدين على ملاحظاتهم وجهودهم المتواصلة. وأرحب بحضور الحكومة اليمنية في القاعة اليوم.

سأركز اليوم على أربعة جوانب من الحالة في اليمن: هجوم الحوثيين، والحالة في عدن، والحالة الاقتصادية والإنسانية، والتحدي المتمثل في المساءلة في سياق هذا النزاع.

أولاً، لا تزال الولايات المتحدة قلقة جدا من هجوم الحوثيين على مأرب، موطن أكثر من مليون نازح داخلياً. وقد أدى التصعيد الكبير إلى سقوط مئات الضحايا. وعلى وجه الخصوص، تدين الولايات المتحدة بشدة الهجوم الصاروخي الذين شنه الحوثيون على مأرب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وأسفر عن مقتل طفلين وإصابة ما يقدر بنحو ٣٣ مدنياً آخرين. وعلاوة على ذلك، فإن حصار الحوثيين للعبدية يعرض عشرات الآلاف من المدنيين لخطر جسيم. كما ندين الهجمات الحوثية الأخيرة عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية على مطاري الملك عبد الله وأبها، والتي أسفرت عن إصابة أكثر من ١٢ شخصاً بريئاً. هذه الأعمال الشنيعة، التي تستهدف موظفي المطار المدنيين والمسافرين، تقوض جهود السلام. وتتحدى تلك الإجراءات توافق الآراء الدولي والإقليمي بشأن إنهاء الحرب، وهي أكبر عقبة أمام السلام.

وخلال هذا الوقت العصيب، تعتقد الولايات المتحدة أن من المهم جدا أن يظهر مجلس الأمن دعماً ثابتاً لعمل المبعوث الخاص غروندبرغ وألا يتهرب من التنديد بما يقوم به الحوثيون من عرقلة. لقد رفض الحوثيون باستمرار الالتزام بوقف إطلاق النار أو مناقشة حل سياسي للنزاع أو المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا، بوصفنا مجلس الأمن، الضغط بشكل فردي وجماعي على الحوثيين لكي يشاركوا مشاركة هادفة.

ثانياً، لا تزال الحالة في عدن وخارجها محفوفة بالمخاطر. وتدين الولايات المتحدة الهجوم على مسؤولي الحكومة اليمنية خلال الأسبوع الماضي. ونعرب عن تعازينا لأسر القتلى. إن اليمنيين يستحقون السلام، ونحن ندعم جهود الحكومة اليمنية لاستعادة الاستقرار وتحسين حياة جميع اليمنيين. وفي هذا السياق، نرحب بعودة رئيس الوزراء إلى عدن. تطلب الولايات المتحدة من الأعضاء النظر في تقديم دعم مالي موجه لتعزيز جهود رئيس الوزراء لتحسين تقديم الخدمات للشعب اليمني.

وهذا يوصلني إلى نقطتي الثالثة: إن الحالة الإنسانية والاقتصادية في اليمن متدهورة، والشعب اليمني بحاجة إلى مساعدتنا. وفي الوقت الحالي، لا يستطيع اليمنيون الحصول على الخدمات الأساسية، وهم عالقون في دوامة تهوي بهم إلى أسفل. وفي هذه الناحية، يجب أن نضغط على الحوثيين وعلى الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية لضمان جلب الوقود وتوزيعه في جميع أنحاء اليمن بأسعار يمكن لليمنيين تحملها.

ويجب على بقية المجتمع الدولي أن تفعل ما في وسعها. إننا ممتنون للاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا على المشاركة في استضافة حدث إعلان التبرعات في الشهر الماضي. ومن جانبنا، وكما أعلن الوزير بلينكن خلال الأسبوع الرفيع المستوى، تقدم الولايات المتحدة أكثر من ٢٩٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية إضافية للشعب اليمني، ليصل إجمالي المساعدات للسنة المالية ٢٠٢١ إلى أكثر من ٨٠٠ مليون دولار. ويجب علينا جميعاً أن نحث الدول المانحة على المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية.

رابعاً وأخيراً، نحن بحاجة إلى مساءلة جميع الأطراف عن أفعالها. إن التقارير عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن تثير بالغ القلق، لا سيما الإعدام العلني في ١٨ سبتمبر/أيلول لتسعة أشخاص أحدهم قاصر. يجب على الحوثيين احترام حقوق الإنسان الأساسية، ويجب أن يحصل جميع اليمنيين على محاكمات عادلة ووفق الأصول القانونية المرعية بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بناقلة النفط "صافر"، يجب على الحوثيين التوقف عن التفاوض بسوء نية مع المجتمع الدولي والسماح للأمم المتحدة بإجراء تقييم وإصلاحات عاجلة دون شروط أو مزيد من التأخير. سيتحمّل الحوثيون المسؤولية الكاملة عند حدوث تسرب أو انسكاب أو انفجار. ولكن الأسوأ من ذلك هو أن الشعب اليمني سوف يتحمل وطأة المعاناة.

وبالنظر إلى هذه الأنواع من الأعمال، تشعر الولايات المتحدة، مثلها مثل العديد من أعضاء مجلس الأمن، بخيبة أمل شديدة إزاء ما حدث في مجلس حقوق الإنسان في الأسبوع الماضي. فمن المروع أن ولاية فريق الخبراء البارزين في اليمن لم تجدد. إن الشعب اليمني يستحق أن يرى المساءلة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنوه بالتقرير الثالث عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن (S/2021/761) الذي أصدره مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. يورد التقرير تفاصيل الخراب الذي ألحقه النزاع بأطفال اليمن. إنه أمر صادم حقاً. إن النزاع يقتل أطفال اليمن – مستقبل اليمن نفسه. هؤلاء الأطفال يستحقون السلام – ذلك السلام الذي لا يمكن أن يمنحهم إياه إلا حل سياسي.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد هانز غروندبرغ والسيد راميش راجاسينغام والسيدة شجاع الدين على إحاطاتهم.

لا تزال الأعمال العدائية الجارية في اليمن – أي اشتداد القتال في مأرب وشبوة، والهجوم على قافلة من المسؤولين الحكوميين في عدن، وهجمات الطائرات المسيّرة التي استهدفت مطار جازان في جنوب المملكة العربية السعودية – مصدر قلق.

وتدين النيجر بشدة الهجمات المتكررة على الأراضي السعودية. إن هذا الاتجاه، الذي ينتهجه الحوثيون ويهدف إلى توسيع نطاق هاجس أعمال العنف خارج حدود اليمن، غير مقبول ويجب أن يتوقف. وما دامت الاشتباكات في اليمن مستمرة، فستستمر الفجوة بين الأطراف في الاتساع، مما يزيد من صعوبة المصالحة بينها.

وبغية إعطاء عملية السلام فرصة لاستئنافها، يجب تلبية بعض المطالب. أولاً، يجب على الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإنهاء أعمالها العدائية في البلد. ويجب على الأطراف

عندئذ إعطاء الأولوية لمصالح اليمن وجميع أبناء شعبه من خلال تقديم التنازلات اللازمة للنهوض بالمناقشات من أجل استئناف عملية سياسية شاملة في البلد.

وأخيرا، من الأساسي أن تواصل الجهات الفاعلة الإقليمية، وكذلك أعضاء المجلس الذين لهم تأثير على الأطراف، العمل لحمل هذا الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وعندئذ فقط يمكننا أن نأمل في العودة إلى السلام في اليمن وتحسين الأزمة الإنسانية الخطيرة التي ما برحت محتدمة هناك منذ عدة سنوات.

كما سمعنا هذا الصباح، لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور في اليمن. لذلك، ندعو مرة أخرى البلدان المانحة، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة، إلى أن تكون أكثر شهامة وتعاطفا مع معاناة الشعب اليمني. إن التخفيف من الأزمة الإنسانية في اليمن يتطلب أيضا رفع الحصار عن إيصال المعونة الإنسانية إلى البلد.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أنا أيضا أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما، وأشكر أيضا السيدة شجاع الدين على شهادتها واقتراحاتها.

لا يزال الوضع الأمني في اليمن آخذا في التدهور. ففي محافظتي مأرب وشبوة، الاشتباكات المميتة مستمرة، بل وتشتد في بعض المناطق، مما يؤدي إلى مزيد من النزوح.

يجب على الحوثيين التخلي عن الخيار العسكري، الذي لا يؤدي سوى إلى زيادة معاناة الشعب اليمني. ويجب عليهم أيضا وقف هجماتهم على الأراضي السعودية. وهذه الهجمات، مثل الاعتداء على مطاري أبها وجيزان يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، غير مقبولة لأنها تهدد أمن الأراضي السعودية، وتقوض استقرار المنطقة. وندين

أيضا الهجوم على قافلة رسمية في عدن، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. وندعو إلى تنفيذ اتفاق الرياض من أجل تخفيف حدة التوتر في الجنوب.

ما انفك الشعب اليمني يدفع ثمن هذا النزاع في كل يوم يمر عليه. والأرقام التي قدمها السيد راجاسينغام غنية عن البيان. ومن المحزن أنه سُجل في شهر أيلول/سبتمبر رقم قياسي جديد في عدد الضحايا المدنيين.

مهما شددنا فلن نكون مبالغين في التشديد على وجوب أن تظل الأولوية القصوى لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، فضلاً عن البنية التحتية المدنية. يجب بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين. وندعو إلى إزالة جميع العقبات البيروقراطية. ومن الضروري أيضا التعجيل بحملة التطعيم ضد مرض فيروس كورونا من أجل توفير فرص متكافئة للحصول على اللقاح وتكثيف حملات التوعية.

نأسف أيضا لعدم اتفاق مجلس حقوق الإنسان على تجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، حتى مع استمرار عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والعنف الجنسي، والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وتجنيد الأطفال، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما ذكرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ويجب ألا يفلت مرتكبو هذه الانتهاكات من العقاب. تدين فرنسا إقدام الحوثيين على إعدام تسعة أشخاص في ١٨ سبتمبر/أيلول، وتكرر معارضتها الحازمة والمستمرة لعقوبة الإعدام، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

إن الحل السياسي الشامل والجامع هو وحده الكفيل بإنهاء الحرب في اليمن. تشيد فرنسا بعمل المبعوث الخاص، ولا سيما جهوده لإعادة إطلاق العملية السياسية واقتراح إطار جديد للمفاوضات، عقب الجولة الأولى من المشاورات التي أجراها في اليمن والمنطقة. أكرر تأكيد دعم فرنسا الكامل في هذا الصدد واستعدادنا لتقديم الدعم الكامل للمبعوث الخاص في جهوده.

إن المعايير الدولية، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، لحل النزاع في اليمن معروفة جيدا. ويجب أن تشمل العملية السياسية للجميع، وأن تُمَكِّن من مشاركة المرأة والمجتمع المدني اليمني بأسره.

نحض الحوثيين على تمكين الأمم المتحدة من الوصول الفوري وغير المشروط إلى ناقلة النفط "صافر"، التي تشكل خطرا بيئيا واقتصاديا وإنسانيا جسيما على البلد والمنطقة بأسرها. إن الابتزاز الذي يمارسه الحوثيون في هذا الصدد غير مقبول.

يمكن للمجتمع الدولي الركون إلى دعم فرنسا الكامل، بما في ذلك الاستجابة الإنسانية. وسنظل على أتم استعداد لإنهاء هذا النزاع.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أرحب بالملاحظات الشاملة التي أدلى بها المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام. نرحب أيضا بالسيدة ميساء عبد الرحمن شجاع الدين، التي يسهم بحثها وتقييمها في إلمامنا على نحو شامل بالحالة في اليمن، وبالتالي دعم الجهود الرامية إلى معالجة التعقيدات في الميدان.

بما أن فترة عضوية سانت فنسنت وجزر غرينادين في مجلس الأمن توشك على الانتهاء، لا بد لي من القول إنه من المؤسف حقا أن الأعمال القتالية في اليمن، وكذلك الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، مستمرة بلا هوادة، وأن الحالة الإنسانية لا تزال إحدى أسوأ الحالات في العالم. ونأسف لاستمرار القتال الذي يشعر بوطأته أضعف الناس في اليمن، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا. إن الهجوم الذي وقع مؤخرا عن طريق سيارة مفخخة في مطار عدن أحد الأمثلة العديدة على الدمار الذي لا يزال يلحقه النزاع بالسكان المدنيين.

على الرغم من هذه الظروف العصيبة، هناك فرصة للأمل، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن لدينا خريطة طريق تيسر إنهاء الحرب.

وكررنا القول بأنه لا بد من وقف فوري لإطلاق النار لفتح الأبواب أمام الحوار السياسي، وأنه بوسعنا، من خلال مختلف تدابير بناء الثقة، تهيئة بيئة مواتية لذلك الحوار. وندرك أن نجاح الحوار يتطلب عملية ذات قيادة وملكية يمنية، واليمنيون محورها. أما الشرط الأساسي الآخر فهو أن يتحلى حقا أطراف النزاع بالمسؤولية الجماعية والإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لمستقبل اليمن وإنهاء الحرب. وحتى ذلك الحين، ستستمر الحالة الإنسانية والاقتصادية المزرية.

من المهم للغاية الإبقاء على عملية إنسانية قادرة على الوصول إلى من هم بأمس الحاجة إليها لبقاء الناس في اليمن على قيد الحياة يوميا. ونرحب بالحدث الجانبي الرفيع المستوى الذي شاركت السويد وسويسرا والاتحاد الأوروبي في تنظيمه الشهر الماضي، مما أتاح للمجتمع الدولي فرصة لإعادة تأكيد التزامه تجاه الشعب اليمني من خلال توفير تمويل إضافي لعمليات المعونة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعهدات التي قُطعت ونحث على دفع الأموال مبكرا.

إن الحالة الإنسانية تتفاقم بسبب الوضع الاقتصادي الذي شله النزاع. وجراء عدم دفع الرواتب، وانخفاض قيمة العملة، والتضخم الكبير، وتقليص القطاعات الاقتصادية الهامة، يفتقر العديد من اليمنيين إلى الموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة يوميا، الأمر الذي يجعل الدعم الخارجي إلزاميا. إن علاقة حسن الجوار من جانب البلدان في المنطقة وفتح الموانئ لدخول البضائع، بما في ذلك الوقود، إلى اليمن من الأمور التي تعتبر في غاية الأهمية لتخفيف المعاناة الإنسانية. يجب على جميع الأطراف في اليمن أن تتصرف بمسؤولية وإنصاف في توزيع السلع الحيوية والوقود.

إننا إذ نشدد على ضرورة استئناف العملية السياسية، نشدد أيضا على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام بدون مساءلة. بوصفنا مجتمعا دوليا، علينا أن نكفل الوفاء بالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي وأن نبني أيضا قدرة المؤسسات المحلية على ضمان المساءلة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول مرة أخرى مسألة ناقلة النفط ”صافر“، التي تثار في كل جلسة يعقدها مجلس الأمن بشأن اليمن. من الحتمي للأطراف المعنية أن تعطي أولوية لإيجاد حل للمسألة بسرعة، وأن يشجع جميع أصحاب المصلحة من ذوي النفوذ الأطراف على إيجاد حل سريع لهذه المسألة. ويجب منع الأثر الكارثي لأي انفجار أو تسرب بينما لا يزال لدينا وقت.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للمبعوث الخاص وجميع الشركاء الذين يعملون على إنهاء الحرب.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*) أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما. كما أشكر السيدة شجاع الدين على إحاطتها الثاقبة.

لا تزال إستونيا تشعر بقلق عميق إزاء الأعمال العدائية الجارية في اليمن التي اشتدت مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة، مما تسبب في المزيد من المعاناة للشعب اليمني. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فقد شُرد ٠٠٠ ١٠ شخص آخر في مأرب في الشهر الماضي، وهو أعلى رقم شهري هذا العام. كما أفادت التقارير بأن الخسائر في صفوف المدنيين في أيلول/سبتمبر قد وصلت مرة أخرى إلى مستويات مرتفعة.

وندعو جميع الأطراف إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية، بما في ذلك هجوم الحوثيين على مأرب. وندين بشدة الهجمات المتكررة عبر الحدود التي يشنها الحوثيون على السعودية، بما في ذلك الهجمات التي شنت مؤخرا على مطاري أبها وجيزان، حيث أصيب العديد من المدنيين. ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن شن هجمات عشوائية ضد الأعيان المدنية، لأنها تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

لقد عانى شعب اليمن بما فيه الكفاية. وقد حان الوقت لكي تجري حكومة اليمن والحوثيون حوارا بشكل بناء مع المبعوث الخاص وأن يوافقا على وقف مستدام لإطلاق النار، مصحوبا بعملية سياسية شاملة للجميع، بمشاركة النساء والشباب. ونقدر تقديرا عاليا جميع الجهود الدولية والإقليمية لدعم تحقيق هذه الأهداف.

كذلك لا يزال الوضع في المحافظات الجنوبية هشا بشكل خطير، كما تذكرنا الاشتباكات التي وقعت مؤخرا قرب عدن وأدت إلى سقوط

العديد من الضحايا المدنيين. ونحث حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي على استئناف تنفيذ اتفاق الرياض، الذي يخدم مصلحة الشعب اليمني، ويمثل عنصرا أساسيا على المسار نحو تحقيق السلام الأوسع نطاقا.

وأصيبت إستونيا بخيبة أمل عميقة إزاء التصويت الذي جرى في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والذي فشل في تمديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين. خلال السنوات الأربع الماضية، قام الفريق بعمل بالغ الأهمية في رصد حالة حقوق الإنسان في اليمن. ومن مصلحة الشعب اليمني ضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ولا تزال إستونيا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم. ويوضح أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن (S/2021/761) الواقع القاسي المتمثل في أن النزاع المسلح لا يزال يتسبب في فظائع ومعاناة هائلة للأطفال في اليمن. وتم تسجيل أكثر من ٥٠٠ ٨ انتهاك خطير ضد الأطفال خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، لا يزال النزاع يفاقم الحالة الإنسانية. وندعو الطرفين إلى تيسير إيصال المعونة الإنسانية والاتفاق على استيراد الوقود والسلع التجارية عبر ميناء الحديدة.

وأخيرا، نكرر دعوتنا للحوثيين للسماح باتخاذ إجراءات عاجلة بشأن ناقلة النفط ”صافر“ من أجل تجنب وقوع كارثة بيئية واقتصادية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام، ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأشكر بصفة خاصة السيدة شجاع الدين على توصياتهما حسنة التوقيت. إن دور الباحثين والصحفيين اليمنيين المستقلين أساسي.

كما نشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ على تشاطر المعلومات المستكملة الصريحة عن زيارته لليمن، وإجراء المناقشات مع الجهات الفاعلة في المنطقة وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تشجعنا بجهوده في تعزيز عملية أكثر شمولا، وقد سرنا أن نرى مشاركته المباشرة مع الفريق الاستشاري التقني المعني بالمرأة اليمنية. والنرويج تؤيده وجهوده كمبعوث خاص تأييدا كاملا. ونشدد على ضرورة أن ينخرط الطرفان بصورة بناءة ومسؤولة في المضي قدما، من دون شروط مسبقة.

وكانت عودة رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد إلى عدن الشهر الماضي تطورا جديرا بالترحيب. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية، كما يتضح من حادث السيارة المفخخة الذي وقع مؤخرا وأعقب اشتباكات في عدن، لا تزال مثيرة للقلق. تقوض هذه الهجمات الأمن في عدن وتعرقل آفاق السلام. ويجب على جميع الأطراف أن تهيئ بيئة مواتية للحكومة لكي تعمل بشكل كامل، ونحث الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض.

إن الحياة اليومية للشعب اليمني مستمرة في التدهور. ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية. والحالة الاقتصادية لا تتحسن. وقد حدثت فيضانات في الجنوب أثرت على الكثيرين، ولا تزال الجائحة مستمرة، ولم يتم تطعيم سوى عدد قليل جدا من الناس. وبالإضافة إلى كل هذه الأمور النزاع المسلح. هذه الظروف لا يمكن تحملها حقا.

إننا نشعر بالجزع إزاء تواصل الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، وإزاء استمرار تكثيف هجوم الحوثيين في مأرب وشبوة. ونؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى خفض التصعيد وإلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. والحالة الإنسانية في مديرية العبدية تشكل مصدرا يدعو إلى القلق بشكل خاص.

كما نشعر بقلق عميق إزاء تقرير اليونيسيف عن تزايد عدد الأطفال الذين قتلوا وجرحوا في منطقة مأرب. كما يورد أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن (S/2021/761) تفاصيل الزيادة الكبيرة في حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في جميع أنحاء اليمن وانتشار تلك الحوادث. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن جميع الأطفال اليمنيين من الحصول بشكل فوري

على المساعدة الإنسانية والحماية. وتدعو النرويج الذين يقاتلون في مأرب وفي جميع أنحاء اليمن إلى احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الأطفال.

وتأسف النرويج لعدم قدرة مجلس حقوق الإنسان مؤخرا على تجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن. إننا بإنهاء آلية الأمم المتحدة تلك، إنما نخفق في الاعتراف بالضحايا اليمنيين وفي السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة.

وأخيرا، فيما يتعلق بناقلة النفط "صافر"، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم مع تزايد خطر وقوع كارثة يوما بعد يوم. ونرحب بتعيين ديفيد غريسلي منسقا للشؤون الإنسانية في اليمن، ونأمل أن يعطي ذلك الزخم اللازم للمضي قدما في عملية إيجاد حل لهذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كينيا.

أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ، والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام، والسيدة ميساء عبد الرحمن شجاع الدين على إحاطاتهم.

كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

وكما كان الحال طوال فترة عضوية كينيا في المجلس، فإنها تشعر بقلق عميق إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في اليمن، بما في ذلك تجدد واستمرار العنف في مأرب وفي مديريات صرواح ورحبة وماهلية والعبدية، التي لا تزال تقضي على أرواح مئات اليمنيين كل أسبوع؛ والهجوم على القافلة التابعة لمحافظة عدن ووزارة الزراعة ومصائد الأسماك، الذي أودى بحياة ستة أشخاص في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ وتزايد انتشار الهجمات عبر الحدود من جانب الحوثيين على المرافق المدنية وما ينتج عنها من إصابات في صفوف المدنيين في المملكة العربية السعودية؛ والإعدام العلني في ١٨ أيلول/سبتمبر لتسعة رجال أدينوا بتورطهم المزعوم في قتل مسؤول حوثي كبير؛ وتصاعد الأعمال العدائية والهجمات في المنطقة الجنوبية، لا سيما في شبوة وعدن.

وندين بأشد العبارات أعمال العنف هذه، والتي أدت إلى إزهاق أرواح وجرح مدنيين أبرياء وتدمير مواقع مدنية.

نحن نتمسك بموقفنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في اليمن. وحقيقة أن بعض الأطراف تستفيد من الجهود الدبلوماسية المكثفة لكي تزيد من تدخلاتها العسكرية أمر مقلق للغاية، وذلك لأنها تسعى إلى تغيير مسار المفاوضات عن طريق العنف.

إننا نؤيد جهود المبعوث الخاص لمساعدة الطرفين على كسر الجمود القائم وتيسير التوصل إلى حل سياسي. ومع ذلك، لن تكون جهوده مجدية ما لم يقدم اليمنيون الضالعون في هذه الحرب الأهلية المدمرة التنازلات اللازمة، ويتفقون على وقف لإطلاق النار في كل أنحاء البلد، ويلتزمون من جديد بحل سياسي تفاوضي.

وينبغي أن يتذكر الطرفان أن أبناء بلدهم الضعفاء هم الذين يتحملون وطأة آثار الحرب. ونشير إلى أن أكثر من ١٠ آلاف شخص، ٧٠ في المائة منهم من النساء، قد شُردوا عقب التصعيد الأخير في القتال. وتُضاف هذه الأرقام إلى العدد المتزايد من السكان الذين يعانون من ضائقة إنسانية شديدة. إن هذه الأزمة الإنسانية، كما سمعنا، تتفاقم بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا. ونحن سنواصل حث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم الإنساني.

ولكن قد أدهشتني بصفة خاصة الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم ممن قدمتها من المجتمع المدني بشأن اقتراح تدابير اقتصادية ومالية ملموسة للغاية. فبقدر ما يواصل مجلس الأمن مناقشة الحالات الإنسانية والسياسية والأمنية، أعتقد أن الوقت قد حان للتأكيد على أن هناك خطوات محددة وعملية للغاية يمكن اتخاذها، بل ويجب اتخاذها. ولذلك أود أن أضم صوتي إلى أصوات مقدمي الإحاطات في حث جميع الأطراف داخل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على البدء في تناول بعض تلك المقترحات والنظر فيها على نحو أفضل.

بالقرب منا، هنا في الأمم المتحدة، يجب أن تسير العملية الإنسانية في هذه البيئة الصعبة بطريقة أكثر فعالية. كما أدعو إلى النظر في مدى إمكانية تحسين قدرة الأمم المتحدة على الأداء في تنسيقها وتقديمها للمعونة الإنسانية.

أريد أن أختتم كلمتي بموضوع ناقلة النفط "صافر". لقد مر عام تقريبا منذ أن وافق الحوثيون على السماح لفريق الأمم المتحدة بتفتيش تلك الناقلة المتهالكة. ومن موقعنا نحن في كينيا، قبالة ساحل المحيط الهندي، مع تدفق الكثير من بضائعنا عبر مياه البحر الأحمر، إذا وقعت تلك الكارثة فإنها ستؤثر بشكل مباشر وسلبي على شعب كينيا، ومعه شعوب المنطقة بأسرها. من الأهمية بمكان أن يفهم الحوثيون أن أي شرعية قد يرغبون في التمتع بها سيتم تدميرها من خلال غرق ناقلة "صافر" والتداعيات التي قد تترتب على ذلك.

وأود أيضا أن ألقي الضوء على العمال الموجودين على متن الناقلة "صافر"، الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الخطورة والصعوبة وبدعم أقل بكثير مما كانوا يتلقونه في أي وقت مضى. أود أن أحييهم على الشجاعة والمهنية اللتين يظهرونهما كل يوم لحماية المنطقة بأسرها وحماية العالم من كارثة. علينا أن نشكرهم على ما يقومون به. ونتطلع إلى دعمهم دعما كبيرا.

أختتم بياني بإعادة تأكيد تضامن كينيا مع الشعب اليمني في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. وأشكر سلفكم، الممثل الدائم لجمهورية أيرلندا، على رئاستها الموفقة في الشهر الماضي. وأشكر السيد غروندبرغ والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعقب ما ذكرته أختي العزيزة ميساء شجاع الدين، وأرجو أن تمنحني مزيدا من الوقت. ذكرت الأخت ميساء بأن على الحكومة اليمنية دفع مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية. ونسيت أو تناست أو تجاهلت الإشارة إلى إلزام الميليشيات الحوثية بإيداع كل الموارد وعائدات الضرائب والجمارك وعائدات المشتقات النفطية في البنك المركزي، حتى تتمكن الحكومة من الإيفاء بالتزاماتها، علما بأن الحكومة اليمنية تدفع مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين، رغم الإمكانيات المتاحة، سواء في القطاع الصحي أو في التعليم.

ولذلك بنيان هذه الموارد لتمويل الحرب العبثية وقتل اليمنيين وإطالة أمد هذه الحرب هم الحوثيون. الحوثيون نهبوا ما يقارب ٦٠ بليون دولار من فرع البنك المركزي في الحديدة، من إيرادات المشتقات النفطية، والتي أُودعت بناء على اتفاق مع مكتب المبعوث الخاص لدفع مرتبات الموظفين في القطاع العام. نهبوا هذه الموارد ومولوا حربهم العبثية. في تقرير الخبراء الخاص باليمن، التابع للجنة الجزاءات، ذكروا في تقرير العام الماضي (انظر S/2021/79)، أن الحوثيين نهبوا ما يقارب ١,٨ مليار دولار لتمويل حربهم العبثية. الحوثيون يستخدمون تجويع المواطن كسلاح في حربهم العبثية ضد الشعب اليمني.

أيضا، الأخت ميساء ذكرت ادعاءات حول مسالة أوضاع الجالية اليمنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة. نحن في الحكومة اليمنية نثمن موقف المملكة مع الشعب اليمني وتضامنها مع الشعب اليمني في هذه الظروف الصعبة. المملكة العربية السعودية كانت حاضرة مع الشعب اليمني واستقبلت الملايين الهاربين من اليمن نتيجة الحرب العبثية التي شنتها الميليشيات الحوثية، والمملكة العربية السعودية قدمت، وتقدم، الدعم للشعب اليمني في كل المراحل، ونحن نثمن عاليا هذا الدعم في المجال الاقتصادي وفي المجال الإنساني. والمملكة العربية السعودية هي من أكبر الداعمين والمانحين لليمن، وخاصة في خطة الاستجابة الإنسانية، وهذا معروف. واليمن يثمن هذا الدعم. كما نثمن أيضا ما يحظى به ملايين اليمنيين المقيمين في المملكة من اهتمام ورعاية، وما تقدمه الجهات ذات الاختصاص في المملكة العربية السعودية من تسهيلات لكل المقيمين على أراضيها. وما ذكرته الأخت ميساء ليس له أساس من الصحة، وعليها مراجعة مصادر معلوماتها.

يتزامن انعقاد هذه الجلسة اليوم مع احتفالات شعبنا اليمني بذكرى ثورة الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢. إننا على يقين

بأن شعبنا الذي صنع بالأمس ثورة السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر وثورة الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، هو اليوم أقدر وأجدر وأكثر تصميما على صنع انتصار يستعيد عبق الثورتين ويحمي مكاسبهما ويستكمل مسيرتهما التي للأسف تعثرت في تحقيق الأهداف والطموحات المنشودة.

إن النظام الإمامي، ونسخته – الميليشيات الحوثية، يمثل تهديدا وخطرا على اليمن، وحاضر ومستقبل اليمن، وعلى الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. هذه الميليشيات تعتبر أداة في يد نظام الملالي في إيران، وجعلت من بلادي رهينة للتدخلات الإيرانية في شؤونه، ونقل التجربة الإيرانية إلى اليمن، التي يرفضها شعبنا اليمني جملة وتفصيلا. هذه الجماعة عبارة عن جماعة مسلحة تؤمن بالحق الإلهي في الحكم وفرض نفسها بقوة السلاح، بدلا عن الحرية والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة.

تؤكد الحكومة اليمنية مجدداً على التزامها بخيار السلام وإنهاء هذه الحرب التي لم تجلب سوى المعاناة لليمنيين والدمار لمقدراتهم، آملين أن تُسهم جهود السيد هانز غروندبرغ في التوصل إلى سلام عادل ومستدام مبني على مرجعيات الحل السياسي المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وعبرت طوال الفترة الماضية عن تعاطيها وانخراطها الإيجابي مع جهود السلام، وقدمت الكثير من التنازلات لإنهاء هذا الصراع. إلا أن الميليشيات الحوثية رفضت كل المبادرات وكل المقترحات الهادفة إلى إنهاء الحرب ولم تقابل تعاون الحكومة وانفتاحها سوى بمواصلة حربها العبثية وإطلاق صواريخها البالستية التي تدك بها منازل المدنيين ومخيمات النازحين، وتختطف بطائراتها المسيرة وبنيران قناصتها وبألغامها المحرمة أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

تحدثنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.8854) عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الميليشيات الحوثية بحق المدنيين والنازحين، وقد أعرب أعضاء هذا المجلس الموقر في بياناتهم عن إدانتهم لتلك الجرائم التي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتحدياً لإرادة هذا المجلس والمجتمع الدولي، إلا أن ذلك لم يردع الميليشيات الحوثية عن الاستمرار بل والتوغل في جرائمها.

ما هو ذنب الأطفال الثلاثة والنساء والمدنيين الذين سقطوا ضحية القصف الحوثي بالصواريخ البالستية على مديرية الروضة في مأرب؟ ما هو ذنب المرأة الحامل التي فقدت كلتي ساقيها وهي ترعى أغنامها جراء انفجار لغم زرعه الحوثيون في الحديدة؟ وما ذنب آلاف المدنيين والأسر المحاصرة منذ أسابيع، بمن فيهم النساء والأطفال ومرضى السرطان والفشل الكلوي، في مديرية العبدية في مأرب التي تتعرض لحصار وهجوم إرهابي وجرائم إبادة جماعية بحق المدنيين والنازحين وتمنع دخول الغذاء والدواء وحليب الأطفال والمياه الصالحة للشرب والمشتقات النفطية، وتعمل على زراعة الألغام، وبات المدنيون يواجهون الموت جوعاً ومرضاً وقتلاً، كل ذلك يحدث في ظل صمت دولي رهيب ومخزٍ، وفي مدينة تعز التي تعيش تحت الحصار والقنص العشوائي اليومي من قبل الميلشيات الحوثية منذ ٧ سنوات. وأنا هنا من هذا المنبر أدعو مجلس الأمن والضمير الإنساني لتحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات العاجلة لرفع الحصار عن مديرية العبدية ووقف الجرائم الإرهابية وإنقاذ حياة آلاف المدنيين.

لقد شاهد العالم جريمة إعدام المليشيات الحوثية ٩ مواطنين يمنيين أبرياء من بينهم طفل قاصر بطريقة وحشية بربرية شبيهة بجرائم تنظيمي داعش والقاعدة، وقبلها جريمة استهداف وتدمير ميناء المخا المدني، والاستهداف الجبان بالصواريخ البالستية لمنزل محافظ مأرب الذي يقطنه الأبرياء من النساء والأطفال، والاستهداف المتكرر للبنى التحتية والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وآخرها استهداف مطار أبها ومدينة خميس مشيط ومطار الملك عبد الله بجازان بالطائرات المسيرة وبالصواريخ.

كل ذلك يعكس صورة واضحة نوايا هذه المليشيات وموقفها من السلام وتمسكها بخيار الحرب وإصرارها على تدمير اليمن وقتل اليمنيين تنفيذاً لأجندة إيران التوسعية في المنطقة، دون إدراك منها أن

السلاح والعنف لن يزرع السلام بل سيولد دورات جديدة من الصراعات والحروب التي تحصد المزيد من الضحايا والانتقام، الأمر الذي يتطلب الخروج عن دائرة الصمت أمام هذه الجرائم واضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في وضع حد لهذا الصلف الحوثي والتوقف عن الإيغال في إراقة الدماء والتدمير وإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية وإنهاء معاناة شعبنا اليمني، والضغط الحاسم على المليشيات الحوثية الانقلابية ورعاتها وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما لم يمارس هذا المجلس الضغط اللازم على الحوثيين ومن خلفهم إيران للخنوع للسلام، فلن يتمكن العالم وهذا المجلس من إنقاذ ملايين اليمنيين من آثار المعاناة الإنسانية الأسوأ في العالم.

إن كل هذه الجرائم والانتهاكات المستمرة التي ترتكبها المليشيات الحوثية بحق اليمنيين إنما هي رسائل للمجتمع الدولي ولهذا المجلس الموقر تؤكد أن تلك المليشيات غير مؤمنة بالسلام وأنها لا تستطيع العيش إلا في مستنقع الحرب والدمار وسفك الدماء.

نجدد مطالبتنا لهذا المجلس بحماية المدنيين بشتى الطرق وتجنيبهم ويلات الحرب والاستهداف المباشر بالصواريخ البالستية والأسلحة الثقيلة وإدانة ما ترتكبه تلك المليشيات من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والأعراف الإنسانية.

استمعنا كثيراً في هذا المجلس ومن السيد راجاسينغام حول حجم المعاناة التي يعيشها اليمنيون اليوم والآثار التي قد تترتب إذا لم يتوقف الحوثيون عن حربهم ويقبلوا بوقف إطلاق النار كأهم خطوة لتخفيف المعاناة الإنسانية، وهنا أجدها فرصة للإشادة بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإغاثي والإنساني في اليمن، وندعوهم لرفع مستوى الشراكة مع الحكومة اليمنية للوصول لهدفنا المشترك في تخفيف المعاناة الإنسانية، وتجديد الدعوة للمجتمع الدولي لرفع مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية وتقديم الدعم المباشر عبر الحكومة اليمنية لتقديم الخدمات ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية. وندعو المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية لدعم جهود الحكومة اليمنية لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي، بما في ذلك من خلال مصارفة أموال المساعدات الإنسانية عبر البنك المركزي، وهو إجراء لا يتطلب تخصيص المزيد من التمويل، وسيعزز مباشرة قيمة الريال اليمني ويدعم القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي يخفف حجم المعاناة الإنسانية التي تقود ملايين اليمنيين نحو خطر المجاعة.

إن عودة رئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن تعبير واضح عن إصرار الحكومة على العمل حتى في أصعب الظروف لتعزيز الأمن والاستقرار وتقديم الخدمات لأبناء الشعب اليمني، وهو تعبير صريح عن سعيها بنية صادقة لتنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق الرياض الذي يشكل خارطة طريق وضمانة لتوحيد الصفوف، ويجب أن يكون تنفيذه اليوم قبل الغد مؤشراً مهماً لدعم مسيرة استعادة الدولة ومواجهة المخاطر التي تحدق بالجميع. إننا نؤكد أن أعمال الإرهاب والتخريب وآخرها محاولة استهداف محافظ محافظة عدن ووزير الزراعة يوم الأحد الماضي في عدن لن يثني الحكومة والشعب اليمني عن مواجهة الانقلاب واستعادة الدولة والمضي قدماً في معالجة ومواجهة التحديات الاقتصادية.

لقد تحدثنا كثيراً حول ناقلة النفط صافر وحذرنا من تسرب النفط أو انفجار الناقلة وقد تناول المجلس هذه المسألة في أكثر من اجتماع وعقد جلستين خاصتين، ولكن للأسف لم يغير الحوثيون من أسلوبهم في استخدام الناقلة صافر كورقة لابتزاز المجتمع الدولي. وإذ نؤكد استعداد الحكومة اليمنية للمساهمة في أي جهد من شأنه تجنيب اليمن ودول المنطقة والعالم الخطر الذي تشكله الناقلة، إلا أننا نحذر من الوقوع في فخ الحوثيين من خلال اقتراح حلول جديدة تمكّن الميلشيات من المماطلة والابتزاز لسنوات أخرى. ولذلك ندعو هذا المجلس لاتخاذ خطوات عملية حاسمة لممارسة الضغط على الميلشيات الحوثية لوقف مماطلتها والسماح بوصول الفريق الفني للأمم المتحدة إلى الناقلة لإجراء التقييم والإصلاحات اللازمة من دون تأخير.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠